نشرة صحفية

تقرير جديد للاتحاد يسلط الضوء على الدور الحيوي للتنظيم الفعّال في دفع عجلة نشر النطاق العريض

جنيف، 11 مايو 2012 – صدر اليوم التقرير التنظيمي الرئيسي للاتحاد، *"اتجاهات الإصلاح في الاتصالات"*، طبعة 2012، ويسلط الضوء على الأهمية الحيوية لإطار تنظيمي وطني متين في دفع عجلة نشر النطاق العريض وحفز تنمية السلع والخدمات الرقمية الجديدة.

ويحمل تقرير هذا العام عنوان "التنظيم الذكي في عالم النطاق العريض" ويسلط الضوء على القضايا القانونية والتنظيمية التي غالباً ما تكون معقدة والتي تظهر الآن في الوقت الذي أصبح فيه النطاق العريض منتشراً ويمكن الاستفادة منه على نحو متزايد بصفته قوة دافعة لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ازدادت اشتراكات النطاق العريض الثابت بأكثر من الضعف لتصل إلى ما يقدر بعدد 591 مليون اشتراك في أوائل 2012 – ولكن ما زالت هناك فجوة ضخمة بين العالم المتقدم والعالم النامي.

وهناك فرق كبير بين نسبة انتشار النطاق العريض الثابت البالغة 26% في البلدان المصنعة والانتشار المسجل في البلدان النامية بنسبة 4,8% فقط. وتظل القدرة على تحمل التكلفة عقبة رئيسية، خاصة في إفريقيا، حيث تبلغ تكاليف النطاق العريض الثابت في المتوسط ثلاث مرات الدخل الشهري للفرد الواحد.

وتشير أرقام الاتحاد إلى أن عدد مستعملي وسائل الإعلام الاجتماعية النشيطين تجاوز مليار مستعمل حالياً، يقوم كثيرون منهم بالتوصيل باستخدام أجهزتهم المحمولة. ولكن تكشف البيانات الإحصائية الخاصة بانتشار النطاق العريض المتنقل أن ما يقدر بنسبة 8,5% فقط من سكان البلدان النامية حصلوا على الخدمات المتنقلة عريضة النطاق في 2011، وإن كان ما يقرب من نصف الهواتف المدعومة بالنطاق العريض مستخدم في عدد قليل من البلدان ذات الدخل المرتفع، بينما تستأثر البلدان منخفضة الدخل بنسبة 5% فقط من إجمالي الاستخدام.

وعلى الرغم من اندلاع ثورة النطاق العريض، يبين التقرير أن أقساماً كبيرة من سكان العالم تتخلف بثبات عن الركب. وما يزيد على خمسة بلايين نسمة لم يستعملوا أبداً حتى الإنترنت منخفضة السرعة أو لم يستخدموها إلا من خلال النفاذ العام أو المشترك.

وفي الوقت ذاته، أدى ظهور تطبيقات وخدمات جديدة مثل أجهزة الحاسوب اللوحي إلى موجة عارمة لحركة البيانات، مما أنهك قدرة الشبكات الحالية في الوقت الذي تُقلص فيه الخدمات المعروفة بخدمات OTT (Over-the-Top) مثل الحوسبة السحابية والتسوق على الخط من حوافز شركات الاتصالات لتمويل تنفيذ شبكات إضافية باهظة التكلفة.

وأخيراً، تشكل طائفة من القضايا الناشئة مثل كيفية حماية الملكية الفكرية وكيفية التعامل إيكولوجياً مع الكميات المتزايدة من المخلفات الإلكترونية وكيفية الحفاظ على الحق في الخصوصية على الشبكات الاجتماعية عبئاً إضافياً لمنظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث المهام المنوطة بهم حالياً والموارد المتوفرة لديهم.

نبذة عن الاتجاهات التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم

عندما يتعلق الأمر بتوفير خدمات الاتصالات التقليدية، تتحدى الشبكات فائقة السرعة بالفعل النماذج القديمة مثل النفاذ المفتوح ووسائل تمويل النفاذ الشامل والخدمة الشاملة.

وعلى مدى العقدين الماضيين، اتسع نطاق الخدمة الشاملة والنفاذ الشامل حيث يُعاد تحديد مفهومي الخدمة الشاملة والنفاذ الشامل على نحو متزايد ليشملا الإنترنت – وحتى النطاق العريض. والتمويل الذي كان يركز سابقاً على التدخلات المرتبطة بالعرض – الشبكات والمرافق – أصبح يُوجه الآن بشكل متزايد إلى التدخلات التي من شأنها حفز الطلب.

غير أن النطاق العريض يغير النماذج في القطاعات الاقتصادية الأخرى تغييراً جذرياً مثل توفير الخدمات المالية كالمعاملات المصرفية المتنقلة وحماية المحتوى الأصلي. ومع تطور الأسواق، يمكن أن يعني ذلك أدواراً جديدة هامة لمنظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي السنوات الأخيرة، شهد عدد متزايد من منظمي الاتصالات التقليديين اتساع ولايتهم لتشمل تكنولوجيا المعلومات والبث الإذاعي. ومؤخراً، برزت مسائل معقدة مثل الأمن السيبراني والخصوصية والشواغل البيئية، وتنضم إليها حالياً المسائل المتصلة بالطفرة التي حدثت في استخدام التطبيقات والخدمات المتطورة المتوفرة على الخط.

ويعني الحجم الهائل للبيانات الذي تولده التطبيقات عريضة النطاق الثابتة والمتنقلة أن معظم البلدان تواجه الآن عجزاً في البنية التحتية الحيوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونظراً لأهمية النطاق العريض بالنسبة للتنمية المستمرة لكل بلد، يتحول هذا العجز بسرعة إلى قضية من قضايا السياسة العامة الرئيسية التي تتطلب صياغة أُطر جديدة لسياسة النطاق العريض الشاملة لعدة قطاعات. ومن الأمور المشجعة أن ما يزيد على 130 حكومة اعتمدت اليوم أو تعتزم اعتماد سياسة أو استراتيجية أو خطة وطنية لتعزيز النطاق العريض.

وقال الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، الدكتور حمدون توريه، "إن ضمان الاستثمار والابتكار بدون إعاقة المنافسة هو التحدي الرئيسي المطروح اليوم أمام المنظمين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". وأضاف قائلاً "لكي يستفيد جميع المواطنين من النمو الاقتصادي الذي يدعمه النطاق العريض، هناك حاجة إلى استثمارات ضخمة ومتواصلة في الشبكات. وهذا التقرير يبحث كيف يمكن للمنظمين تقديم المساعدة بهذا الصدد، والتدابير التنظيمية المبتكرة التي يمكن تحقيقها."

يقدم التقرير "*اتجاهات الإصلاح في الاتصالات لعام 2012*" إرشادات لصانعي السياسات والمنظمين بشأن تهيئة بيئة رقمية تؤدي إلى نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد عموماً. ما هي الأمور التي ينبغي إدراجها في خطة النطاق العريض الوطنية؟ وما هي التدابير التي يمكن اعتمادها للمساعدة في ضمان تكافؤ الفرص بين المشغلين؟ وما هي المجالات التي تحتاج إلى الأموال العامة – وكيف ينبغي استخدامها بطريقة تتسق مع مبادئ النفاذ المفتوح؟ وكيف يمكن حماية المستعملين النهائيين من المخاطر السيبرانية؟ وكيف يمكن تشجيع استخدام المحتوى للمحتوى المشترك على النحو المناسب لحماية حقوق الملكية الفكرية ومسائل حقوق التأليف والنشر؟

وقال السيد براهيما سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد الذي يصدر التقرير السنوي المعنون "*اتجاهات الإصلاح في الاتصالات*" باعتباره وثيقة رئيسية للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات التي ينظمها كل سنة "إن ظهور تكنولوجيا النطاق العريض أحدث تغييراً كبيراً في طريقتنا للتواصل والحصول على المعلومات وتبادل الخبرات والمعارف والدخول في المعاملات التجارية. والنطاق العريض يحدث ثورة في تفاعلاتنا الاجتماعية والسياسية والتجارية. وهو أداة تمكينية للابتكار ومحفز للاقتصادات النشطة."

وأضاف قائلاً "أعتقد اعتقاداً راسخاً أن النطاق العريض ينبغي اعتباره جزءاً من البينة التحتية الحيوية ... أصبحت هناك الآن حاجة إلى استراتيجيات وخطط واضحة المعالم للنطاق العريض بما يتلاءم مع مستوى أهميته لضمان استفادة جميع المواطنين من التطبيقات والخدمات الجديدة والأعمال التجارية التي يساعد عالم النطاق العريض على توفيرها".

والتقرير الذي يعد الدراسة الأكثر شمولاً المتاحة بشأن الحالة الراهنة للأطر التنظيمية والتطورات التكنولوجية في العالم، يبدأ بنظرة عامة موجزة عن الاتجاهات التي تعيد تشكيل مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثم يتطرق بعمق فصلاً تلو الآخر إلى مجالات رئيسية مثل السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بالنطاق العريض وتنظيم النفاذ المفتوح واستراتيجيات تمويل النفاذ الشامل عريض النطاق والابتكار المدعوم بالنطاق العريض ووسائل الإعلام الاجتماعية والمعاملات المصرفية المتنقلة وحقوق الملكية الفكرية والمخلفات الإلكترونية.

يتاح على الخط ملخص تنفيذي للتقرير باللغة الإنكليزية.

يمكن لممثلي وسائل الإعلام الحصول على نسخة كاملة من التقرير من المكتب الصحفي للاتحاد بالاتصال من خلال العنوان **pressinfo@itu.int**. ويتاح التقرير في البداية باللغة الإنكليزية، وسيصدر باللغات الأخرى في الأسابيع المقبلة.

# # #

وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال كما يلي:

سارة باركس
العلاقات مع وسائل الإعلام
الهاتف: 6135 730 22 41+
الهاتف المحمول: 1439 599 79 41+
البريد الإلكتروني: pressinfo@itu.int

نانسي ساندبرغ
مسؤولة البرامج،
شعبة التنظيم وبيئة الأسواق
الهاتف: 6100 730 22 41+
البريد الإلكتروني: nancy.sundberg@itu.int

ما هو الاتحاد الدولي للاتصالات؟

الاتحاد الدولي للاتصالات هو وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد ظل الاتحاد على مدى 145 عاماً، ينسّق الاستعمال العالمي المشترك لطيف الترددات الراديوية ويعزز التعاون الدولي في تخصيص المدارات الساتلية ويعمل على تحسين البنية التحتية للاتصالات في العالم النامي ويضع معايير عالمية لكفالة التوصيل البيني السلس لمجموعة ضخمة من أنظمة الاتصالات. ويلتزم الاتحاد بتوصيل العالم: من الشبكات عريضة النطاق إلى أحدث أجيال التكنولوجيات اللاسلكية، ومن ملاحة الطيران والملاحة البحرية إلى علم الفلك الراديوي والأرصاد الجوية بالسواتل، ومن التقارب في خدمات الهاتف الثابت والمتنقل، إلى تكنولوجيات الإنترنت والإذاعة الصوتية والتلفزيونية.

www.itu.int